ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

8 أكتوبر 2024

تدشين مشروع رأس الحكمة ..وتداعيات اقتصادية عالمية لاضطرابات الشرق الأوسط

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

أسماء رفعت

سالي عاشور

شادي هلال

د. أحمد سلطان

د. عمر الحسيني

أمل إسماعيل

مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905861| +20226905862 | +20226905863

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

26 معلومة مصورة

27 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

27 النفط رهينة الصراع: تأثير توترات الشرق الأوسط على أسواق الطاقة العالمية.

38 خسائر مركبة: الحرب تدفع اقتصاد لبنان إلى حافة الهاوية.

43 «من الدين إلى التنمية: التوجهات الجديدة في إدارة الديون المصرية»

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، حقق الاقتصاد المصري أخبارًا إيجابية يأتي على رأسها تدشين مشروع «رأس الحكمة» باستثمارات مباشرة بقيمة 35 مليار دولار، والتوجيه بتقديم حوافز لمجتمع الأعمال بما في ذلك حزم التسهيلات الضريبية والاستثمارية المُيسرة، وعلى الصعيد العالمي، تتجه جميع الأنظار إلى التداعيات الاقتصادية لاضطرابات الشرق الأوسط وتأثيراتها على أسعار النفط وأسواق الأسهم وأسواق العملات.

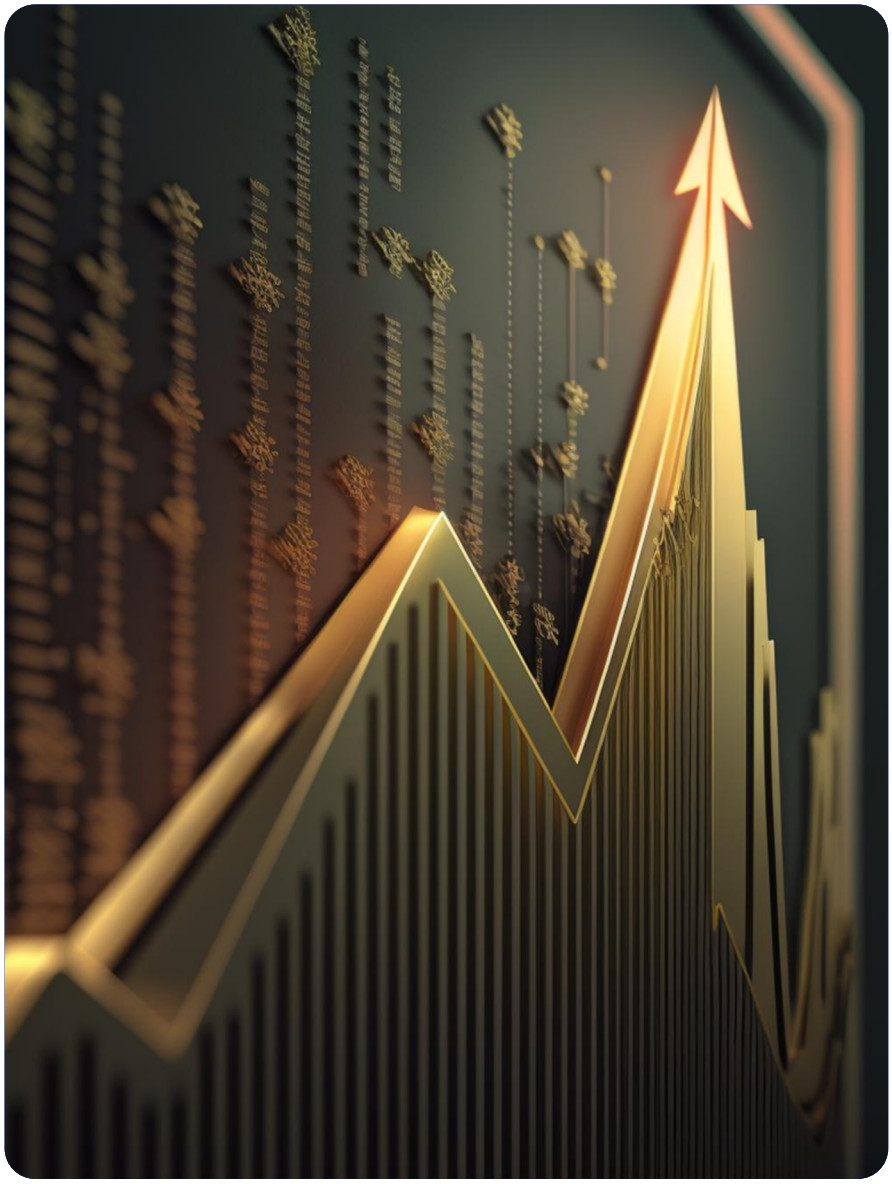

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

- **تدشين مشروع «رأس الحكمة» باستثمارات مباشرة بقيمة 35 مليار دولار**

شهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، إطلاق مشروع رأس الحكمة، باستثمارات مباشرة قدرها 35 مليار دولار. وخلال فعاليات إطلاق المشروع، شهد الرئيسان توقيع عدد من الشركات المصرية والإماراتية على عقود بدء العمل بالمشروع، كما شاهدا عرضاً مرئياً حول أهداف المشروع ومكوناته، وما ينطوي عليه من أهمية اقتصادية واستثمارية وعقارية وسياحية وبيئية.

وقّعت مصر والإمارات، في فبراير الماضي، صفقة استثمار عقاري، تستحوذ بموجبها شركة «القابضة» (ADQ) على حقوق تطوير مشروع «رأس الحكمة» مقابل 24 مليار دولار بهدف تنمية المنطقة، بجانب تحويل 11 مليار دولار من الودائع الإماراتية لدى البنك المركزي المصري ليتم استخدامها للاستثمار في مشاريع رئيسية بكافة أنحاء البلاد. وتسلمت مصر بالفعل الدفعتين الأولى والثانية من صفقة رأس الحكمة ما عزز الموارد الدولارية للبلاد التي عانت مؤخراً من شح في السيولة بالعملة الصعبة.

- **حوافـز لمجتمـع الأعمـال بمـا فـي ذلـك حـزم التسـهيلات الضريبيـة والاسـتثمارية المُيسـرة**

وجّـه الدكتـور مصطفـى مدبولـي رئيـس مجلـس الـوزراء، خلال ترأسـه اجتمـاع المجموعـة الوزاريـة الاقتصاديـة، إلـى تكثيـف العمـل مـن أجـل سـرعة الإعلان عـن مجموعـة مـن الإجـراءات المحفـزة للقطـاع الخـاص بمـا فـي ذلك حزم التسـهيلات الضريبية والاسـتثمارية المُيسـرة، مشـددًا أن الإجـراءات الجـاري تنفيذهـا ضمـن برنامـج الإصلاح الاقتصـادي تسـتهدف اسـتعادة الثقـة فـي الاقتصـاد المصـري وتحسـين أدائـه، وتعزيـز قدرتـه علـى مقاومـة الصدمـات، مؤكـدًا فـي هـذا الصـدد تحقيـق نتائـج إيجابيـة ملحوظـة فيمـا يتعلـق بإجـراءات الانضبـاط المالـي وتنميـة الإيـرادات، واسـتمرار العمـل علـى اسـتراتيجية قويـة لإدارة الديـن، فـضلًا عـن المُضـي قدمًـا فـي العمـل علـى تنفيـذ مـا جـاء فـي «وثيقـة سياسـة ملكيـة الدولـة» ومـا تضمنتـه مـن تخـارج الدولـة مـن مجموعـة مـن القطاعـات الاقتصاديـة ضمـن برنامـج الطروحـات الحكوميـة، لتعزيـز مشـاركة القطـاع الخـاص.

- **100 مليون دولار حجم استثمارات مشروع تصنيع السيارات المُقدم من الشركة المصرية العالمية للسيارات**

تعتزم الشركة إنشاء مصنع في مصر يكون بمثابة مركز تصنيع وتوريد إقليمي للأسواق العربية والأفريقية، وتتوقع الشركة أن تتجاوز قيمة التصدير خلال الخمس سنوات القادمة حوالي 1.25 مليار دولار، بالإضافة إلى تصدير حوالي 105 ألف سيارة إلى الأسواق الخارجية، وأكد مسئولو الشركة خلال لقائهم مع الدكتور مصطفى مدبولي ، أن إجمالي نسبة المكون المحلي المستهدفة نحو 48%، على أن ترتفع خلال عام من بدء الإنتاج الفعلي للمشروع لتصبح 58%.

- **4.3 % متوسط نمو خلال 4 سنوات**

أكد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، خلال كلمته في افتتاح أعمال الدورة الاعتيادية الثامنة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، أن الاقتصاد المصري على مدى السنوات الأربع الماضية أظهر قدرة ملحوظة في مواجهة الأزمات، لِيُسجّل معدلات نمو بلغ متوسطها نحو 4.3% خلال الفترة 2020 – 2023، مشيرًا إلى أن الحكومة تستهدف تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومُستدام، مع التركيز على رفع نسبة مساهمة كل من الاستثمارات والصادرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 50%، لتوفير ما يُقرب من 8 مليون فرصة عمل خلال الفترة 2024 - 2030.

- **شـركات أوروبيـة تبحـث إقامـة مصنـع لتوطيـن صناعـة المحلـلات الكهربائيـة بمصـر**

عقـد الفريـق كامـل الوزيـر، نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء للتنميـة الصناعيـة وزيـر الصناعـة والنقـل لقـاءً موسـعًا مـع وفـد شـركة «سـكاتك» النرويجيـة وممثلـي تحالـف 3 شـركات يضـم شـركة «جـون كوكريـل البلجيكيـة»، و»شـركة ريلاي الإيطاليـة»، و»شـركة SLB الفرنسـية»، وذلـك لبحـث خطـة التحالـف لإنشـاء مصنـع لتوطيـن صناعـة المحـلات الكهربائيـة المسـتخدمة فـي توليـد الهيدروجيـن الاخضـر بالعيـن السـخنة.

- **ارتفـاع الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي مصـر لـ 46.1 مليـار دولار خـلال عـام**

كشـف البنـك المركـزي المصـري عـن ارتفـاع صافـي الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر لـ 46.1 مليـار دولار خلال العـام المالـي 2023 /2024. وأوضـح البنـك المركـزي أن الزيـادة التاريخيـة فـي صافـي الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر إلـى 46.1 مليـار دولار منهـا نحـو 40.5 مليـار دولار خلال النصـف الأول مـن السـنة الماليـة 2024/2023. وكشـف المركـزي فـي تقريـر أداء ميـزان المدفوعـات خلال العـام المالـي 2023 /2024 عـن تحقيـق حسـاب المعـاملات الرأسـمالية صافـي تدفـق للداخـل ليُسـجل 29.9 مليـار دولار. كمـا تحولـت الاسـتثمارات فـي محفظـة الأوراق الماليـة فـي مصـر إلـى صافـي تدفـق للداخـل بلـغ 14.5 مليـار دولار.

- **11 مليار دولار تمويلات مُيسرة للقطاع الخاص خلال 4 أعوام**

أثنت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التطور الكبير الذي حققه القطاع المصرفي المصري على مدار العشرين عامًا الماضية، حيث إنه بدأ رحلة الإصلاح منذ عام 2005، مؤكدة أنها كانت أحد المساهمين في إطلاق برنامج الإصلاح المصرفي من خلال تطوير وتحديث استراتيجية السياسة النقدية والتحول نحو استهداف التضخم. وأنه على مدار نحو 4 أعوام حصل القطاع الخاص المصري على تمويلات ميسرة واستثمارات وخطوط ائتمان للبنوك، بنحو 11 مليار دولار، ساهمت في دعم توسعاته على المستويين المحلي والإقليمي، وتمكين البنوك من التوسع في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

- **بروتوكول تعاون بين «الزراعة» و«البنك الزراعي» وشركة«MAFI» لتمويل الزراعات التعاقدية**

شهد علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، توقيع بروتوكول التعاون المشترك بين الوزارة والبنك الزراعي المصري وشركة MAFI لتصنيع الحاصلات الزراعية (ش.م.م)، بهدف دعم الزراعات التعاقدية وتوفير التمويل اللازم للمزارعين لتشجيعهم على التوسع في زراعة المحاصيل التي تحتاجها الشركة كمواد خام أولية تدخل في عمليات الصناعة التي تقوم بها الشركة وتصدرها للخارج، ما يسهم في تحسين مستوى معيشة المزارعين وتحقيق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي سعيًا لتحقيق التنمية الزراعية ودعم الاقتصاد الوطني.

- **تخفيض 50 % من رسوم التنازل عن الوحدات والمحال والأراضي بالمدن الجديدة**

أعلن المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن تخفيض النسبة المقررة للمصاريف الإدارية المحتسبة لإتمام إجراءات التنازل عن الوحدات السكنية والمهنية والإدارية والمحال التجارية والأراضي بنسبة 50%، لمدة 6 أشهر بضوابط محددة، وذلك تيسيرًا من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على المواطنين والمستثمرين.

- **ارتفاع ملحوظ في مؤشرات الإنفاق على قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية خلال الربع الأول من العام المالي الحالي**

استعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مع السيد/ أحمد كجوك، وزير المالية، عددًا من ملفات العمل. وأشار وزير المالية إلى جهود الوزارة فيما يتعلق بإجراءات الحكومة الجادة لتهيئة مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات، منوهًا في هذا الصدد، إلى ما تم عقده من اجتماعات ولقاءات وصلت إلى أكثر من 18 جلسة مع مختلف القطاعات المتخصصة، والخبراء، وأصحاب الأعمال، بشأن حزمة الحوافز والتسهيلات الضريبية التي أعلنت عنها الحكومة مؤخرًا، ويتم حالياً الانتهاء من الإجراءات والآليات الخاصة بتنفيذ هذه الحزمة التي شهدت توافقًا من الجميع.

- **تراجع مؤشر مديري المشتريات في مصر كنتيجة لانخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة**

تراجع أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر مجدداً خلال سبتمبر، بعد أن شهد الإنتاج أول توسع منذ ثلاث سنوات في أغسطس، وفق مؤشر مديري المشتريات الصادر عن «إس آند بي غلوبال» يوم الخميس 3 أكتوبر. انخفض الإنتاج والطلبات الجديدة بأسرع وتيرة منذ شهر أبريل، الأمر الذي أرجعته الشركات في المقام الأول إلى انخفاض الطلب من جانب العملاء، حيث تسارعت وتيرة الانخفاض في الأعمال الجديدة إلى أسرع مستوى في خمسة أشهر.

- **مصر تعزز جهودها لإعادة الإدراج في مؤشر سندات «جيه بي مورغان»**

تكثف مصر جهودها من أجل إدراجها مجدداً في مؤشر السندات الرئيسي التابع لبنك «جيه بي مورغان تشيس آند كو»، والذي تتابعه صناديق استثمارية تركز على الأسواق الناشئة تفوق قيمتها 200 مليار دولار.

- **420 مليون دولار استثمارات «شل» و«بترونا‌س» لتنمية حقول بغرب الدلتا المصرية**

تستهدف شركتا «شل» الهولندية و«بترونا‌س» الماليزية الانتهاء من ربط حوالي 300 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً من إنتاج المرحلتين العاشرة والحادية عشرة بحقول البرلس غرب الدلتا في مصر بحلول يناير المقبل، باستثمارات تُقدر بـ 420 مليون دولار.

- **«التجاري الدولي» المصري يقترض 150 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية**

اقترض البنك التجاري الدولي (CIB) المصري 150 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، بحسب بيان البنك ، وإن القرض الذي يمتد أجله لعشر سنوات، يستهدف دعم رأسماله. وقد تضاعفت أرباح البنك تقريباً في الربع الثاني من العام الجاري إلى 15.6 مليار جنيه، وسط نمو الإيرادات والقروض، وأرجع البنك الأرباح القياسية إلى نمو أعماله.

- **صندوق النقد يبدأ المراجعة الرابعة لبرنامج مصر نوفمبر المقبل – بحسب تصريحات**

يبدأ صندوق النقد الدولي المراجعة الرابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر نوفمبر المقبل، ويسمح استكمال هذه المراجعة بصرف شريحة بقيمة 1.3 مليار دولار من قرض الصندوق، والتي تمثّل الأكبر بين مختلف الشرائح، وفق تصريحات سابقة لمسؤولة بالمؤسسة الدولية.

- **تراجع صادرات مصر من الغاز يُفاقم عجز الميزان التجاري 27% خلال عام**

ارتفع عجز الميزان التجاري لمصر بنسبة 27% خلال العام المالي الماضي المنتهي في يونيو، بعد تراجع الكميات المصدرة من الغاز إلى الربع وانخفاض أسعاره عالمياً إلى الثلث تقريباً، وفق تقرير البنك المركزي المصري. وتشير البيانات الصادرة اليوم ارتفاع عجز الميزان التجاري بنحو 8.4 مليار دولار ليصل إلى 39.6 مليار دولار بنهاية يونيو. وبلغ عجز الميزان التجاري البترولي وحده 7.6 مليار دولار مقابل فائض بلغ 410 ملايين دولار قبل عام.

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

- **هبوط صافي الأصول الأجنبية لبنوك مصر 26.6% إلى 9.72 مليار دولار لأول مرة من 4 أشهر**

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري تراجع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي المصري -شاملاً البنك المركزي- في أغسطس 26.6% على أساس شهري مسجلاً حوالي 9.723 مليار دولار، من حوالي 13.261 مليار دولار بنهاية يوليو الماضي، تحت ضغط تحول صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية في مصر إلى عجز لأول مرة منذ 4 أشهر من التحول إلى فائض.

إقليميًا

- **معدل البطالة في السعودية يتراجع لـ 3.3% بالربع الثاني**

تراجع معدل البطالة بين سكان المملكة العربية السعودية بمقدار 0.2% إلى 3.3% على أساس فصلي بالربع الثاني لـ 2024. ووفقًا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية، تراجع معدل البطالة بين السعوديين 0.5% على أساس فصلي مسجلاً 7.1%.

- **تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في تركيا لـ 44.3 نقطة في سبتمبر الماضي**

أظهر مؤشر مديري المشتريات، وهو مؤشر رئيسي لقياس أداء القطاع الصناعي، عن تدهور ملحوظ في أنشطة المصانع في تركيا؛ حيث انخفض المؤشر إلى 44.3 نقطة في سبتمبر الماضي، مقارنة بـ 47.8 نقطة في أغسطس الماضي، مما يشير إلى تراجع حاد عن مستوى الـ 50 نقطة والذي يمثل الفاصل بين النمو والانكماش .هذا وقد شهد شهر سبتمبر أسوأ تراجع في الطلبات الجديدة منذ نحو أربع سنوات ونصف، وذلك نتيجة لضعف الطلب العام على المنتجات التركية، وقد أدى هذا التراجع الحاد في الطلب إلى تقليص الإنتاج بشكل كبير.

- **الأسهم التركية تدخل سوقاً هابطة مع تصاعد المخاوف الاقتصادية**

دخلت الأسهم التركية سوقاً هابطة، إذ أدى تصاعد التوترات في الشرق الأوسط إلى زيادة المعنويات الضعيفة بالفعل، نظراً لانخفاض جاذبية الأسهم للمستثمرين المحليين والمخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية. وأغلق مؤشر بورصة إسطنبول 100 المرجعي تعاملات الخميس منخفضاً 1.3% عند مستوى 8898 نقطة، معمقاً هبوطه من أعلى مستوى قياسي سجله في أواخر يوليو إلى أكثر من 20%.

- **4.6% نمو متوقع للاقتصاد السعودي في 2025**

قدّرت وزارة المالية السعودية أن يسجل اقتصاد المملكة نمواً قدره 4.6% العام المقبل، وفقاً للبيان التمهيدي لميزانية 2025. توقعات النمو للعام الجاري كانت عند 0.8%، فيما قدّرت نسبة النمو لعام 2026 عند 3.5%، على أن تعاود الارتفاع إلى 4.7% في 2027.

- **التراجع يسود البورصات الخليجية وسط مخاوف من تفاقم الصراع**

تراجعت أسواق الأسهم الخليجية خلال تعاملات الخميس متأثرة بتفاقم الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وزيادة المخاوف من تصعيد الصراع ما قد ينعكس سلباً على إمدادات النفط العالمية وجر المزيد من الدول للصراع. وفي السوق الأكبر بالمنطقة، أغلق مؤشر الأسهم السعودية الرئيسي «تاسي» تعاملات الخميس متراجعاً بنسبة 0.72%، بضغط رئيسي من قطاع البنوك، فيما طال التراجع أسهم 163 شركة مدرجة بنهاية التعاملات.

- **نمو القطاع الخاص بالإمارات يتباطأ إلى أدنى مستوى في ثلاث سنوات**

باطأ نمو القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات إلى أدنى مستوى في ثلاث سنوات خلال سبتمبر، في ظل تراجع نمو الطلبات الجديدة وتباطؤ في خلق فرص العمل، وفق تقرير مؤشر مديري المشتريات الصادر عن «إس آند بي غلوبال» 3 أكتوبر.

- **تحسن أداء القطاع الخاص في السعودية مع زيادة الأعمال الجديدة بأسرع وتيرة منذ مايو**

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للشهر الثاني من 54.8 نقطة في أغسطس إلى 56.3 نقطة في سبتمبر، وهو أعلى مستوى في 4 أشهر. فقد شهدت ظروف الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية غير المنتج للنفط تحسناً في شهر سبتمبر، وفقاً لمؤشر مديري المشتريات.

- **بورصة قطر تعتزم إطلاق سوق للمشتقات في 2025**

تُصنف قطر، وهي أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، ضمن الأسواق الناشئة على مؤشر «إم إس سي آي»، وتم إنشاء بورصتها عام 1995، لكن نقص السيولة وضعف التداول أعاقا التقييمات لفترة طويلة. تعتزم بورصة قطر إطلاق سوق المشتقات خلال 2025 لتُتيح للمستثمرين تداول عقود الخيارات، بجانب دراسة إدراج محفظة استثمارية تتبع مؤشر الاستدامة، بحسب عبد العزيز العمادي الرئيس التنفيذي لبورصة قطر.

- **السعودية تعتزم إطلاق سوق الكربون الطوعي في نوفمبر**

تعتزم السعودية إطلاق منصة لسوق الكربون الطوعي في نوفمبر المقبل، بحسب ريهام الجيزي الرئيس التنفيذي لشركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية التابعة لصندوق الاستثمارات العامة ويشبه سوق الكربون الطوعي جميع الأسواق التي يتم فيها التداول بيعاً وشراءً، والسلعة المتداولة فيه هي شهادة تعادل طناً من الكربون حيث يتم قياسه بناءً على معايير دولية، والبائعون في السوق هم مطورو المشاريع، ويحصل الربح من خلال إصدار شهادات الكربون، بينما يمثل المشتري الشركات التي لديها التزامات مناخية لتقليل الانبعاثات ويشتري الشهادات لتقليل هذه الانبعاثات.

عالميًا

- **أسعار النفط تتجه نحو تسجيل أكبر ارتفاع أسبوعي منذ مطلع 2023**

ارتفع سعر النفط الخام بنحو 8% هذا الأسبوع، وهو أكبر ارتفاع منذ أوائل العام الماضي، إذ أثار تصاعد الأعمال العدائية احتمالية تعطل إمدادات النفط في الشرق الأوسط. ودخلت إسرائيل وإيران، وكذلك وكلاء طهران في لبنان وغزة واليمن، في مواجهة على مدار العام الماضي، مما أثار مخاوف من صراع شامل قد يجر دولاً أخرى.

- **نشاط التصنيع في الولايات المتحدة ينكمش للشهر السادس في سبتمبر**

انكمش نشاط التصنيع في الولايات المتحدة خلال سبتمبر للشهر السادس على التوالي، مما يعكس ضعف الطلبيات وتراجع معدلات التوظيف. أظهرت البيانات أن مؤشر معهد إدارة التوريدات للمصانع استقر عند 47.2 نقطة، ممدداً فترة الضعف المستمر. وتجدر الإشارة إلى أن القراءة الأقل من 50 نقطة تشير إلى الانكماش.

- **توترات الشرق الأوسط تضغط على أسعار العملات المشفرة**

تراجع أسعار العملات المشفرة جاء جنباً إلى جنب مع الأسهم، حيث توجه المستثمرون إلى زوايا أكثر أماناً في السوق. ارتفعت أصول الملاذ الآمن مع تقدم السندات والنفط والذهب والدولار الأميركي، بعد أن أطلقت إيران وابلاً من الصواريخ على إسرائيل في أعقاب تقدم قوات إسرائيل المسلحة إلى لبنان. انخفضت عملة «بتكوين» المشفرة بأكبر قدر في شهر تقريباً، مع تراجع الأصول الأكثر خطورة وسط تصاعد الصراع في الشرق الأوسط، مما قوض الحجة القائلة

بـأن الأصـول الرقميـة ملاذ آمـن. كمـا انخفضـت أكبـر عملـة مشـفرة بنسـبة 5.7% إلـى 60168 دولاراً يـوم الثلاثـاء، وهـو أكبـر انخفـاض فـي يـوم واحـد منـذ 6 سـبتمبر. هبطـت العـملات البديلـة الأخـرى بشـكل أكبـر، حيـث انخفضـت «إيثريـوم» بأكثـر مـن 6%، وانخفـض «دوج كويـن» بنسـبة 8% وانخفضـت «أفالانـش» بأكثـر مـن 7%.

- **هبوط أسعار الأرز بعد تخفيف الهند قيود التصدير**

هبـط سـعر الأرز الأبيـض التايلنـدي ذي نسـبة كسـر 5% (وهـو المعيـار الرئيسـي للسـوق فـي آسـيا) بنحـو 11% إلـى 509 دولارات للطـن أمـس، وفـق جمعيـة مصـدري الأرز فـي تايلنـدا. ويُعـد هـذا أكبـر انخفـاض مسـجل منـذ مايـو 2008، مـا أدى إلـى اسـتمرار التراجـع فـي الأسـعار لتبلـغ أدنـى مسـتوى منـذ أكثـر مـن 15 شـهراً.

- **البنـك المركـزي الأوروبـي يقتـرب مـن قـرار خفـض سـعر الفائـدة فـي أكتوبـر الجـاري**

يبـدو أن قـرار البنـك المركـزي الأوروبـي بخفـض سـعر الفائدة فـي أكتوبر الجـاري أصبـح شـبه مؤكـدًا، بعـد أن كان يعتبـر غيـر مرجـح قبـل ثلاثـة أسـابيع. ويأتـي هـذا بعـد تحديـد تكاليـف الاقتـراض فـي 17 أكتوبـر، حيـث سـجلت اسـتطلاعات الـرأي التجاريـة تدهـورًا ملحوظًـا، بالإضافـة إلـى ظهـور أول قـراءة تضخـم أقـل مـن 2٪ منـذ أكثـر مـن ثلاث سـنوات.

- **انخفاض يفوق التوقعات للناتج الصناعي لليابان في أغسطس 2024**

انخفض الإنتاج الصناعي في اليابان بشكل أكبر من المتوقع في أغسطس 2024، مما يعكس حالة عدم اليقين المتزايدة بشأن الاقتصاد العالمي وتأثيرها على آفاق قطاع التصنيع، وفقًا للبيانات الحكومية التي صدرت في 30 سبتمبر 2024، سجل الناتج الصناعي انخفاضًا بنسبة 3.3% مقارنةً بالشهر السابق.

- **الوكالة الدولية للطاقة المتجددة: عام 2023 شهد أعلى زيادة على الإطلاق في وظائف قطاعات الطاقة المتجددة**

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) في الأول من أكتوبر الجاري تقريرًا بعنوان «الطاقة المتجددة والوظائف - المراجعة السنوية لعام 2024» أكد التقرير على نمو هائل في وظائف الطاقة المتجددة عالميًا خلال عام 2023، حيث سجلت الصين أكبر زيادة في هذا المجال. ورغم هذا النمو، لا يزال هناك تفاوت كبير في توزيع الوظائف بين الدول، إذ تتركز الغالبية في الدول المتقدمة والصين، بينما تعاني دول أخرى مثل الدول الأفريقية من نقص الاستثمارات. شدد التقرير على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب لتأهيل القوى العاملة للانتقال إلى الطاقة النظيفة، ودعا إلى دعم التنوع والمساواة في فرص العمل بقطاع الطاقة المتجددة. وأشار التقرير إلى أن الطاقة الشمسية والوقود الحيوي هما القطاعان الأسرع نموًا، بينما تواجه الطاقة الكهرومائية بعض التحديات.

- **أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي تقريرا جديدا حول السياسات الضريبية العالمية**

يشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تحول ملحوظ في السياسات الضريبية العالمية خلال عام 2023. بعد فترة من تخفيضات الضرائب، بدأت الحكومات تتجه نحو زيادة الإيرادات عبر رفع معدلات الضريبة على الشركات وتضييق القاعدة الضريبية. كما شهدنا تقدمًا ملحوظًا نحو تطبيق الحد الأدنى للضريبة العالمية للشركات متعددة الجنسيات. بالتوازي مع ذلك، زادت العديد من الدول مساهمات الضمان الاجتماعي، وركزت على دعم الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وشهدنا أيضًا تحولات في ضريبة القيمة المضافة، حيث تم تخفيضها على المنتجات الصديقة للبيئة وزيادتها على المنتجات الضارة بالصحة. بشكل عام، يهدف هذا التحول إلى تحقيق توازن بين الحاجة إلى زيادة الإيرادات وتشجيع النمو الاقتصادي وتخفيف الأعباء عن المواطنين.

- **معدل التضخم في منطقة اليورو يتراجع لـ 1.8% خلال سبتمبر الماضي**

أظهرت البيانات الأولية الصادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات» أنّ معدل التضخم في منطقة اليورو تراجع لـ 1.8% في سبتمبر الماضي، وهو أقل من هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%. وبلغ معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار الطاقة والغذاء والكحول والتبغ الأكثر تقلبًا 2.7%. كما أظهرت البيانات أن التضخم في قطاع الخدمات بمنطقة اليورو تراجع لـ 4% في سبتمبر الماضي، من 4.1% في أغسطس.

- **بريطانيا.. أول دولة من مجموعة السبع تُنهي استخدام الفحم كمصدر للطاقة**

تستعد بريطانيا لتصبح أول دولة من مجموعة السبع الكبرى تُنهي إنتاج الطاقة من الفحم، مع إغلاق آخر محطة توليد تعمل بالفحم، «راتكليف أون سور»، يوم الإثنين 30 سبتمبر. ويأتي هذا القرار بعد أكثر من 140 عامًا من الاعتماد على الفحم في توليد الكهرباء، حيث تراجعت نسبة الكهرباء المنتجة منه من حوالي 30% إلى 1% فقط، منذ أن وضعت الحكومة خطة الإغلاق في عام 2015.

- **الصين تتعهد بمزيد من الدعم لقطاع صناديق الاستثمار المتداولة**

أعلنت السلطات الصينية عن خطط لزيادة الاستثمار الحكومي في قطاع صناديق الاستثمار المتداولة، الذي يشهد توسعًا سريعًا في البلاد، مع التركيز على زيادة عدد الصناديق التي تستثمر في قطاع التكنولوجيا والشركات الصغيرة والمتوسطة. وتأتي هذه الخطوة كجزء من حزمة تحفيز جديدة كشف عنها البنك المركزي الصيني بالتعاون مع الهيئات التنظيمية المالية والأوراق المالية في 24 سبتمبر، وذلك بهدف إعادة تحفيز النمو وتعزيز أسواق الأسهم المتعثرة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

- **منظمة السياحة العالمية: ارتفاع أعداد السياح الدوليين إلى 96% حتى يوليو 2024**

أصدرت منظمة السياحة العالمية (UNWTO) في 19 سبتمبر 2024 تقريرًا بعنوان «وصول أعداد السياح الدوليين إلى 96% من مستويات ما قبل الجائحة حتى يوليو 2024» يوضح أن السياحة العالمية ارتفعت إلى 96% من مستويات ما قبل الجائحة في الأشهر السبعة

حتى يوليو 2024، مدفوعة بالطلب القوي في أوروبا وإعادة فتح الأسواق في آسيا والمحيط الهادئ. وفقًا لأحدث مقياس للسياحة العالمية الصادر عن منظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة، سافر حوالي 790 مليون سائح دوليًا في الأشهر السبعة الأولى من عام 2024، بزيادة حوالي 11% عن عام 2023 وبنسبة 4% فقط أقل من عام 2019. وتُظهر البيانات بداية قوية لهذا العام، تلاها ربع ثان أكثر تواضعًا. وتتماشى هذه النتائج مع توقعات منظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة بالتعافي الكامل لعدد الوافدين الدوليين في عام 2024 على الرغم من المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية المستمرة.

- **وكالة الطاقة: ارتفاع قياسي باستهلاك الغاز عالمياً في 2025 وسط منافسة صينية أوروبية**

توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يصل الطلب العالمي على الغاز الطبيعي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق العام المقبل مع تصاعد المنافسة على الوقود المنقول بحراً بين آسيا وأوروبا. أوضحت الوكالة في تقرير عن السوق يوم الخميس 3 أكتوبر، أن أوروبا ستحتاج إلى مزيد من الغاز الطبيعي المسال في 2025 بعد انخفاض في الواردات هذا العام، مما سيؤدي إلى نقص المعروض وتضييق فروق الأسعار مع آسيا.

- **تصاعد التوترات بين إيران وإسرائيل يرفع كلفة استئجار ناقلات النفط**

شهدت تكاليف شحن النفط وأسهم شركات الناقلات ارتفاعاً كبيراً، ما يشير إلى أن تصاعد الصراع بين إسرائيل وإيران قد يدفع بعض التجار في بعض أنحاء العالم إلى تأمين حاجاتهم من الخام بشكل عاجل. هذا الأسبوع، قفزت عائدات السفن من فئة «أفراماكس»، التي تُستخدم لنقل شحنات النفط الأميركية بحجم 700 ألف برميل إلى أوروبا، بنسبة 249% لتصل إلى نحو 58 ألف دولار في اليوم، وفقاً لبورصة البلطيق في لندن.

- **حزمة الحوافز الصينية تفضّل إنعاش الأسهم على تنشيط العقار**

عودة تدفق الاستثمارات إلى سوق المال الصينية عقب حزمة التحفيز الكبيرة التي أعلنت عنها بكين الشهر الماضي لم تمنع محللين من التحذير بأن هذا الانتعاش «مؤقت ومحدود»، مطالبين بالتركيز على القطاع العقاري، إذ اعتبر كيلفين لام، الاقتصادي الأول في Pantheon Macroeconomics، أن «الحزمة غير كافية وهي أقل مما تتوقعه الأسواق».

معلومة مصورة

"تباطؤ نمو القطاع الخاص في مصر خلال سبتمبر 2024"

مؤشر مديري المشتريات

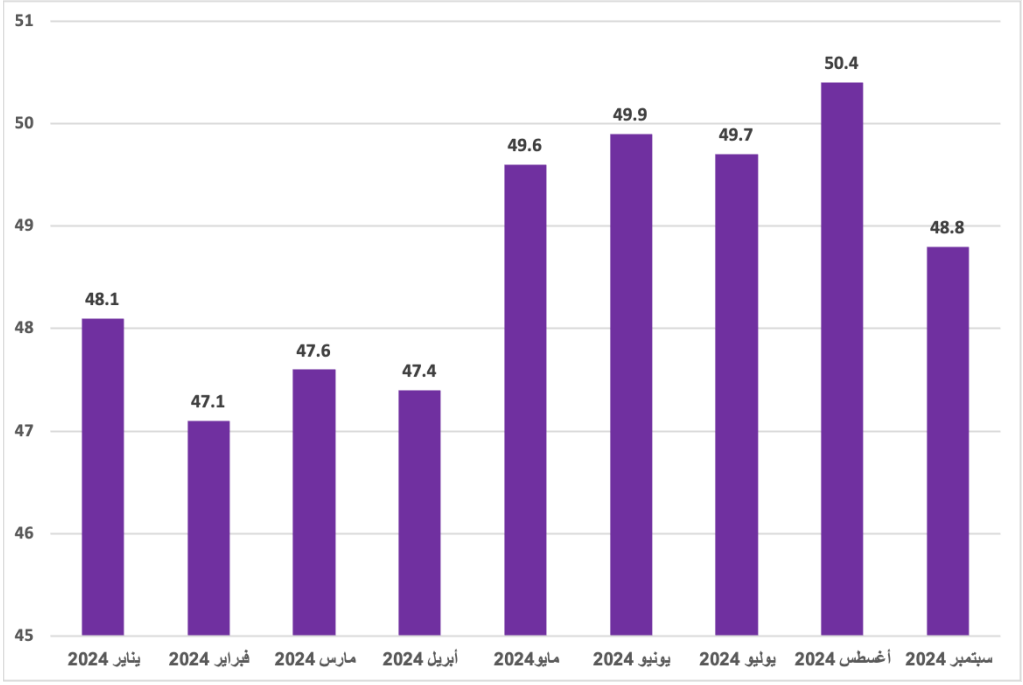

مقالات تحليلية

النفط رهينة الصراع: تأثير توترات الشرق الأوسط على أسواق الطاقة العالمية.

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

عمقت التوترات في منطقة الشرق الأوسط، حيث التصعيد المتواصل بين إيران وإسرائيل حالة عدم اليقين المسيطرة على الأسواق النفطية، والممتدة منذ ارتدادات وباء كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية في الرابع والعشرين من شهر فبراير 2022. حيث تتفاعل أسواق النفط بشكل مباشر مع تلك التطورات الجيوسياسية، وسط سيناريوهات قاتمة تفرض نفسها على المشهد النفطي، حال توسع دائرة التوتر وامتداد الصراع بشكل يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

نطاق أسعار النفط الحالية:

شهدت أسعار النفط قفزة ملحوظة بعد تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية في المنطقة، حيث حققت مكاسب بلغت 5% من أدنى مستوى سجله خلال الفترة الماضية، إذ أن القفزة الحالية مدفوعة بعاملين رئيسيين، هما النفط الإيراني وزيادة تكلفة الشحن، مما يزيد من الضغوط على الأسواق العالمية. بشكل عام، ارتفعت أسعار

النفـط بنسـبة حوالي 8% فـي نهاية تعـاملات الجمعة 4 أكتوبـر (2024)، وسـط مخـاوف مـن انقطـاع الإمـدادات (ارتفـاع محـدود وذلك بسـبب أن الاسـباب لا تقتصـر فقـط على العرض والطلـب والمخزونات بـل أيضًا على عـدم تعطـل إنتـاج وإمـدادات النفـط حتـى الآن)، وذلـك فـي ظـل تصاعد الاضطرابـات فـي الشـرق الأوسـط بعـد توجيـه إيـران ضربـة عسـكرية **(محـدودة)** إلـى إسـرائيل. وطفـت المخاوف مـن أن التوتـرات المتصاعدة في الشـرق الأوسـط، قـد تؤثر بإنتـاج منطقـة التصدير الرئيسـة **(منطقة منبـع اسـتراتيجية)**، علـى توقعـات نمـو ضعيـف للطلـب العالمـي.

وهنـا تجـدر الإشـارة إلـى أن أسـعار النفـط قـد أنهـت تعاملاتهـا، الإثنيـن 30 سـبتمبر، علـى تراجـع، مسـجلة خسـائر شـهرية للمـرة الثالثـة علـى التوالـي، لتختـم الربـع الثالـث بخسـائر قويـة تجـاوزت 15% **(التحـول إلـى الارتفـاع نتيجـة مباشـرة للضربـة الإيرانيـة المحـدودة)، كمـا هـو موضـح فـي الشـكل التالـي.**

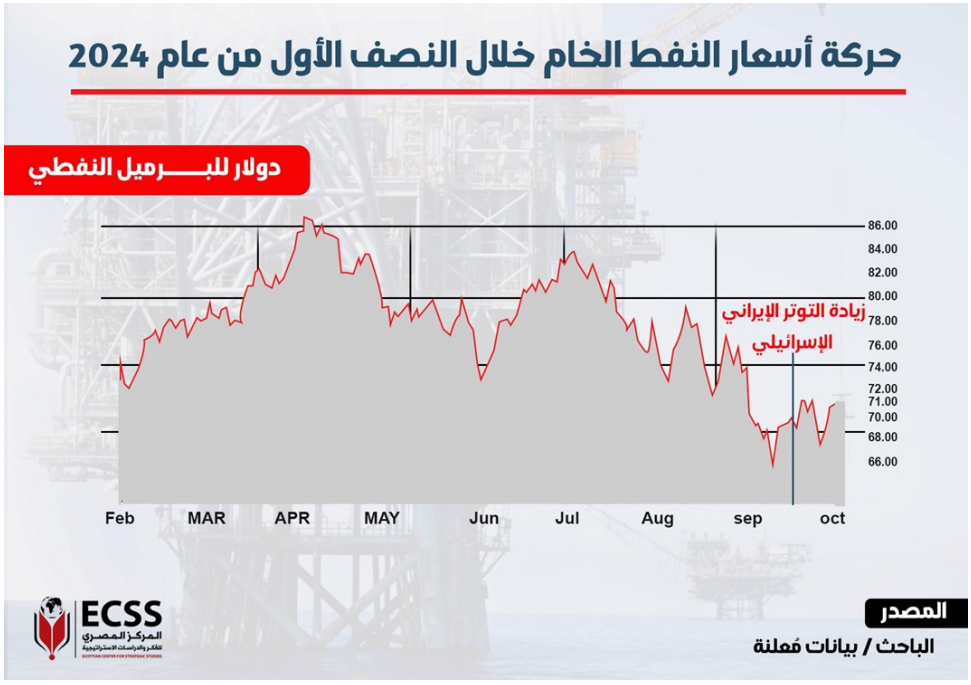

شكلت مرحلة الاغتيالات الأخيرة نقطة محورية في توقعات أسعار النفط خلال المدة المقبلة، وسط مراقبة الأسواق لحالة التوترات التي قد تهدد أكبر مناطق إنتاج النفط الخام، وهي منطقة الشرق الأوسط حيث يمتلك الشرق الأوسط أكثر من 58% من موارد النفط الخام العالمية، وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط لا ينتج سوى حوالي 9.6% من الغاز الطبيعي في العالم، فإنه يمتلك حوالي 37% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام.

التداعيات الاقتصادية الراهنة:

زادت توترات الشرق الأوسط الأخيرة وتداعيات الحرب على غزة من المخاطر الجيوسياسية على الأسواق العالمية مع ترقب المستثمرين لما سيحدث نتيجة دخول إيران على خط المواجهة المباشرة في الحرب) بما قد يرفع أسعار النفط بقدر أكبر، ويوجه ضربة جديدة للاقتصاد العالمي). هناك العديد من التداعيات على الأسواق بشكل عام ومن ضمنها:

أولًا: ارتفاع أسعار الطاقة:

أدت الحرب على غزة إلى ارتفاع طفيف للبرميل النفطي، مع مخاوف مستمرة من أن الأسواق قد تتجاوز مستوى 85 دولارًا للبرميل الواحد، ما أثر بشكل كبير على الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط الخام كمدخل رئيس في الصناعة. وقد أدى ذلك إلى مخاوف من التضخم، حيث تنتشر تكاليف الطاقة العليا في مختلف قطاعات الاقتصاد.

ثانيًا: تهديد نقص الطاقة:

بالإضافة إلى المخاوف من زيادة الأسعار، أصبح هناك تهديد حقيقي بنقص الطاقة، إذا استمر النزاع وأثر على إنتاج الطاقة في مناطق رئيسية، حيث تم قطع مسارات النقل لموارد الطاقة، وتأثرت إمدادات النفط والغاز العالمية بشكل كبير، وشكلت ضغط واضح على حركة الأسعار .

ثالثًا: التأثير على منطقة الشرق الأوسط:

في حين أن ارتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي المفترض، يعود بالفائدة للدول الشرق أوسطية المنتجة والمصدرة لهذه الموارد من خلال زيادة إيراداتها وتقليل العجز، إلا أنه يترافق مع مجموعة من التحديات أثناء الأزمات. إن الصراعات المستمرة في المنطقة تؤدي إلى التضخم، بالأخص في تكاليف النقل، وتخلق بيئة غير مواتية للاستثمارات النفطية.

النطاق السعري الحالي:

منذ بداية العام الحالي، تشهد أسواق النفط العالمية حالة من عدم الاستقرار، حيث جاءت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط لتعكس مسارًا جديدًا في أسعار النفط والمشهد النفطي العالمي، شهدت أسعار النفط العالمية خلال السنوات الماضية تغيرات قوية وبالأخص منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية. وساهمت توترات الشرق الأوسط في ضبابية المشهد العالمي لأسواق النفط الخام وحالات التذبذب الحادة في حركة الأسعار (تراوحت حول مستويات 80-85 دولارًا للبرميل النفطي الواحد كمقياس عام لحركة الأسعار).

وضـع قطـاع الطاقـة لأطـراف الصـراع المباشـرة (إيـران وإسـرائيل):

بشكل عام، استهلكت إسرائيل حوالي 215 ألف برميل من النفط يوميًا في السنوات الأخيرة، وتُشكل تركيا المصدر الأول لشحنات النفط الخام في إسرائيل، والتي تأتي عبر خطوط الأنابيب من أذربيجان والعراق، وتحديدًا من إقليم كردستان العراق. بالإضافة إلى نيجيريا والجابون وكازاخستان والبرازيل (من بين كبار المصدرين إلى إسرائيل).

تعتمد إسرائيل بشكل كبير على النفط الخام المستورد لقطاع التكرير والذي تبلغ سعته حوالي 300 ألف برميل يوميًا، مع طلب محلي ضخم يصل إلى حوالي 250 ألف برميل يوميًا، مع تصدير شحنات صغيرة نسبيًا من المنتجات والمشتقات النفطية المكررة مثل البنزين والديزل، كما هو موضح في الشكل التالي.

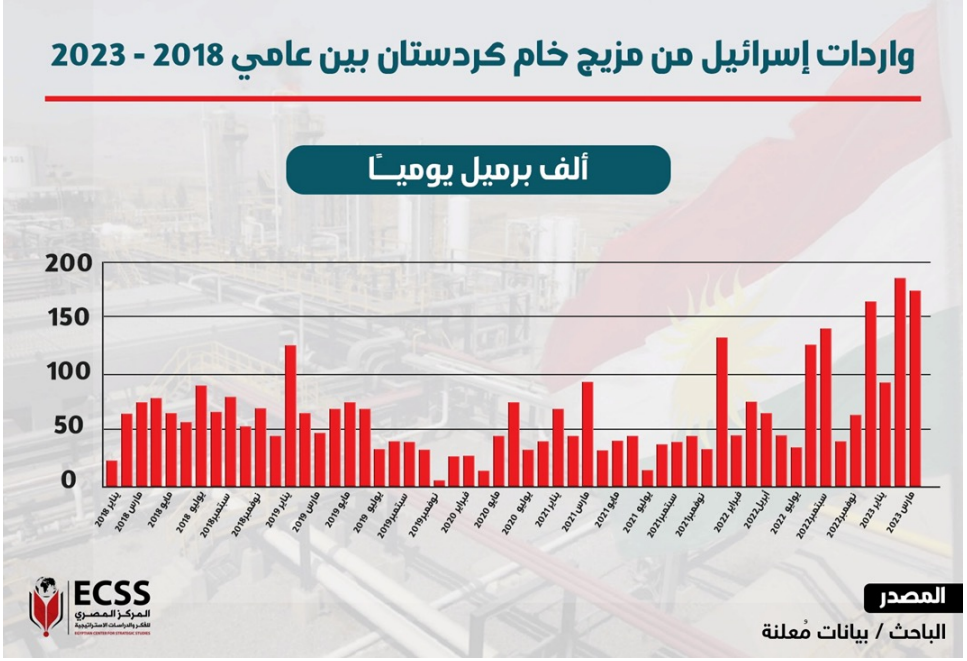

ووفقًا لما سبق، نظرًا لأن معظم واردات إسرائيل تأتي من البحر المتوسط والبحر الأسود، فقد ترغم الحرب المطولة مزيدًا من الناقلات على الإبحار في مسار أطول - عبر قناة السويس إلى إيلات بدلًا من عسقلان، مما يضيف حوالي 4 أيام إلى الرحلة ويرفع تكاليف الشحن. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل كانت تمتلك حوالي 10.72 ملايين برميل من النفط الخام **(مخزون استراتيجي)** في مخزوناتها **(مقياس عام 2023)**، مما ساهم في تخطي الأزمة في ذلك الوقت **(مع تهديد مستقبلي على إمدادات الطاقة في حالة زيادة رقعة الصراع الحالي).**

مكانة إيران النفطية:

بالنظر إلى الطرف الإيراني (الطرف المهم في صناعة النفط الخام عالميًا)، نجد أن إيران تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط الخام في العالم **(البالغ عدد سكانها حوالي 83 مليون نسمة)**، وتُصنف من بين قائمة الكبار في إنتاج النفط على مستوى العالم، وتأتي في المرتبة الثالثة بعد فنزويلا والسعودية بين دول أوبك من حيث الأكثر امتلاكًا للاحتياطيات النفطية المؤكدة، إذ تستحوذ طهران على حصة قدرها حوالي أكثر من 14%. تقع معظم احتياطيات إيران النفطية في البر حيث تُشكل حوالي 71%، في حين يحتوي حوض خوزستان على نحو حوالي 80% من إجمالي الاحتياطيات الإيرانية النفطية، إذ يُقدر إجمالي احتياطيات النفط الخام القابلة للاستخراج لدى إيران، والتي تحتل المرتبة رقم 17 عالميًا من حيث المساحة البالغة حوالي 1.6 مليون كيلومتر مربع بحوالي 157.8 مليار برميل، وذلك حتى نهاية عام 2023، بالإضافة إلى إنها تمتلك حوالي 21 مصفاة غاز، و10 مصافي نفط، ولديها القدرات التقنية التي تمكنها من بناء مصافي أخرى، **كما هو موضح في الشكل التالي.**

إجمالًا لما سبق، ارتفع إنتاج النفط الإيراني منذ بداية العام الحالي بأكثر من حوالي 700 ألف برميل يوميًا، مسجلًا بذلك أعلى مستوياته في خمس سنوات عند نحو 3.25 مليون برميل يوميًا، بعد أن استفادت طهران من انحسار حدة التوترات مع واشنطن **(قبل المواجهة المباشرة الحالية مع إسرائيل)**، وغض الإدارة الأمريكية الطرف عن صادرات النفط الإيراني، في خطوة ربطها البعض في رغبة إدارة جو بايدن في الحد من صعود أسعار الخام (في نهاية عام 2022).

نطاق الصراع وتأثيراته المستقبلية:

بالنظر إلى نطاق الصراع الحالي، نجد أنه على الرغم من أن الصراع الحالي في منطقة الشرق الأوسط يُشكل تهديدًا مباشرًا على خطوط الإمدادات النفطية، أو مصادره الرئيسة في المنطقة (تأثير متصاعد، لأنه مرتبط بدول نفطية كبرى)، بشكل عام، فإن الأسواق النفطية تنظر إلى الأبعد من ذلك تحديدًا، إذ أن هناك العديد من المخاوف بشأن احتمالية توسع الصراع ليشمل أطرافًا أخرى **(حرب مباشرة وليس ضربات متبادلة ذات طبيعية محدودة).**

وعليه يمكن القول بإن الهجوم الذي شنته إيران من خلال ضربات صاروخية على إسرائيل من شأنه أن يصعد الصراع القائم بين إسرائيل وحزب الله وإسرائيل وحماس، ومن المرجح أن يعرض بعض البنية التحتية النفطية الإسرائيلية على الأقل، بما في ذلك حوالي 287 ألف برميل يوميًا من طاقة التكرير الإسرائيلية، لخطر أكبر.

أمام ما تقدم، في حالة تصعيد الصراع والحرب ودخول أطراف جديدة للصراع (إيران / مواجهة مباشرة ومستمرة)، من الممكن أن يؤدي إلى عودة الإدارة الأمريكية لتضييق الخناق على صادرات النفط الإيراني، والتي وصلت لمستويات عالية، وهو الأمر الذي قد يدفع أسعار النفط للأعلى (فوق مستويات 95 دولارًا للبرميل النفطي)، مع تأثير كبير قد يصل إلى حوالي 60% زيادة في حركة الأسعار (لأن الأمر متعلق بدولة نفطية كبرى). ولذلك يمكن القول إن خفض أو فقدان حوالي 100 ألف برميل يوميًا من النفط الإيراني سيؤدي إلى زيادة بمقدار نحو 10 دولار للبرميل الواحد خلال العام الجاري.

هناك عوامل عديدة تؤثر في أسعار النفط، وليس فقط العرض والطلب، ومن بينها العامل الجيوسياسي الذي يؤدي دائما دورًا في السوق النفطي.

إجمالًا لما سبق، هناك ثلاثة سيناريوهات قد تتبلور في أعقاب ما حدث من هجوم إيراني على إسرائيل، السيناريو الأول هو إمكانية أن يكون هذا الهجوم حدثًا قصير الأمد (هجوم محدود) مع ارتفاع مؤقت في أسعار النفط قد تصل إلى حوالي 85 دولارًا كحد أقصى فقط ليعود إلى مستويات 70 دولارًا للبرميل النفطي. وأن علاوة المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط قد تُسهم في تحويل المستويات الهبوطية لدى المستثمرين إلى مستوي صعودي. السيناريو الثاني،

قد يتحقق إذا لم تلجأ إسرائيل إلى رد مدروس ومحدد الأهداف، فقد يكون هناك تصعيد مطول من شأنه أن يبقي الأسعار مرتفعة، أما السيناريو الثالث (الأسوأ) هو حرب شاملة ومتعددة الأطراف، ولكن ذلك يعتمد على كيفية استجابة إسرائيل لضربات إيران المتتالية ومدى خطورتها على منشآت إيران النفطية، بالإضافة إلى منصات الغاز الطبيعي في إسرائيل. ويظل الوضع الأخطر على صناعة النفط العالمية هو خطورة تعطل إنتاج النفط الإيراني أو صادراته، فقد يؤدي ذلك إلى تقليص العرض العالمي، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار على نحو مستدام، أو قيام إيران بتعطيل حركة المرور عبر مضيق هرمز، الذي يتعامل مع حوالي 20% من تجارة النفط العالمية. وقد تتسبب مثل هذه الخطوة في ارتفاع كبير في الأسعار.

مخاطر مستقبلية:

وفقًا لما سبق، بات ارتفاع أسعار برميل النفط الخام في الأسواق العالمية إلى مستوي 140 دولاراً للبرميل النفطي الواحد أمرًا غير مستبعد، وذلك في حال زيادة المخاطر الجيوسياسية في المنطقة والناتجة عن توسع العدوان الإسرائيلي على العديد من دول المنطقة (توسع العمليات العسكرية وحركة الاغتيالات)، ومع تصاعد الصراع في الشرق الأوسط وتحوله إلى حرب مباشرة (مستمرة) بين إسرائيل وإيران، وليس حرب غير مباشرة عن طريق اليمن والعراق ولبنان وسوريا أو ضربات متبادلة ومتباعدة، بالإضافة إلى تشديد الغرب الخناق على النفط الروسي (توقعات بعقوبات جديدة) من خلال محاولات التوسع في حزم العقوبات المتنوعة، أيضًا مع زيادة الطلب من قبل كبار المستهلكين للطاقة وفي المقدمة الصين. بشكل عام، هناك مستفيدين من تلك القفزة في أسعار النفط الخام (حوالي 5%)، إذ إن سعر النفط يدور حاليًا حول 74.8 دولارًا للبرميل النفطي الواحد.

في مقدمة المستفيدين الدول الكبرى المنتجة للنفط الخام مثل المملكة العربية السعودية والإمارات وروسيا والولايات المتحدة وكندا والعراق، فالزيادة تعني تدفق مزيد من مليارات الدولارات على خزائن تلك الدول وموازناتها العامة، وهو الأمر الذي يسهم في تقوية مراكزها المالية واحتياطياتها من النقد الأجنبي ودعم صناديقها السيادية. لكن، في المقابل، فإن هناك مخاطر شديدة لقفزة أسعار النفط المتوقعة، سواء على الاقتصاد العالمي الذي لم يودع بعد الأزمات التي ألمت به منذ عام 2020، وكذا على الدول المستهلكة للطاقة والوقود، لكن التأثير الأكبر سيكون على المواطن في الدول المستهلكة للطاقة الذي سيجد نفسه أمام قفزات في أسعار مشتقات الوقود مثل البنزين والسولار والغاز والمازوت، والقطاعات والخدمات المرتبطة بها مثل الكهرباء والمياه والمواصلات وغيرها. زيادة أسعار النفط تعني تأخر التعافي والنمو وتعميق التضخم وزيادة كلفة الإنتاج، وفرص عمل أقل، وزيادة في أسعار السلع والخدمات، ودخول الأسواق في ركود. وعليه، فإن زيادة أسعار النفط الخام تعني تأخر التعافي والنمو وتعميق التضخم وزيادة كلفة الإنتاج، وهو ما يعني فرص عمل أقل، وزيادة في أسعار معظم السلع والخدمات، وربما دخول الأسواق والقطاع الإنتاجي والصناعي في حالات ركود وكساد يصاحبها إغلاق للمصانع وإفلاس للشركات والأنشطة الاقتصادية واستغناء عن العمالة وتراجع إيرادات الدولة من أنشطة الضرائب وغيرها. كما أن زيادة سعر الوقود قد يقلب معادلة الانتخابات الأمريكية ويثير غضب الناخب على إدارة جو بايدن في حال حدوث قفزة في سعر البنزين والسولار، وركود في الاسواق، وهو ما يصب لصالح المرشح المنافس ترامب.

استقرار المنطقة والأمن النفطي رهين بما ستؤول إليه الأوضاع السياسية والأوضاع الجيواستراتيجية المقبلة، وبطبيعة الحال، سيكون لهذا تأثير فيما بعد، سواء على ارتفاع أو استمرار نفس الأسعار بالنسبة للإنتاج واستخراج النفط الخام وعملية التصدير لهذه المواد البترولية والمشتقات.

مجمل القول، تُشكل اضطرابات الشرق الأوسط أحد أكبر المخاطر الجيوسياسية على أسواق النفط العالمية منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك لأن أي حرب في الشرق الأوسط تُشكل تهديدًا محتملًا لأمن إمدادات النفط، وأمن الطاقة بشكل عام، أن حربًا قد تشمل إيران يمكن أن تكون لها تداعيات أخطر على أسواق النفط العالمية، لأن ثمة نتيجة واحدة مؤكدة تهدد إمدادات الطاقة، وهي ارتفاع سعرها. ولذلك فإنه ومنذ بداية الحرب على غزة، والحديث عن أمن الطاقة العالمي وإمدادات الطاقة، وجدنا كل الأنظار على المنابع النفطية في الشرق الأوسط ومكانتها النفطية في أسواق الطاقة العالمية.

وفي الأخير، يجب أن يكون هناك تعاون دولي كبير لإيقاف الحرب والتوترات الحادة في المنطقة، ومنع المزيد من الاضطرابات الاقتصادية، لأن النتائج ستكون كارثية على الجميع. وعليه، فإن الحاجة إلى الاستقرار والسلام والتعاون العالمي باتت ضرورة ملحة كي يتحد العالم لإيجاد حل جذري لهذه الأزمة قبل أن ينفجر الوضع وتتوسع دائرة الصراع.

مقالات تحليلية

خسائر مركبة: الحرب تدفع اقتصاد لبنان إلى حافة الهاوية

بسنت جمال

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> **حذرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في دراسة جديدة من أن لبنان يقف على حافة انهيار كارثي بسبب التصعيد الأخير، كما أشارت المنظمة إلى أن اشتداد الصراع في مناطق الجنوب يدفع لبنان إلى أزمة إنسانية حادة ويجر القطاع الصحي «المنهك أساسا» إلى حافة الهاوية.**

انعكاسات الحرب على الاقتصاد اللبناني

تتوقع الدراسة الجديدة والتي تحمل عنوان «الأثر المتعدّد الأبعاد للاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان» أن ترتفع نسبة الفقراء إلى 94% في محافظة النبطية و87% في محافظة جنوب لبنان وهما المنطقتان اللتان عانتا من وطأة الدمار بعد أن تضرر أو دُمّر أكثر من 23 ألف منزل في أرجائهما.

وتسبب القصف المتواصل في تضرر قطاعات رئيسية بشدة لتتجاوز خسائر قطاع السياحة نحو 3 مليارات دولار في المقابل تشير المنظمة إلى أن القنابل الفوسفورية الحارقة قد قضت على القطاع الزراعي محذرة من أن الاستهداف المنهجي للأصول الزراعية يهدد الأمن الغذائي وسبل العيش في المجتمعات الريفية مما يعقد أي جهود للتعافي. وفيما يلي استعراضًا تفصيليًا للدراسة:

• الآثار الإنسانية: بحلول 20 سبتمبر 2024، كان هناك 147 قتيلاً و3578 جريحًا في لبنان منذ اندلاع الحرب في 8 أكتوبر 2023. أدت الانفجارات الواسعة النطاق لأجهزة النداء وأجهزة الاتصال اللاسلكية في 17 و18 سبتمبر 2024 إلى مقتل 37 شخصًا وإصابة أكثر من 3000 شخص. وبحلول 10 سبتمبر 2024، نزح 112.454 ألف شخصًا في لبنان داخليًا، وتستضيف خمس محافظات - صور والنبطية وصيدا وبعبدا وبيروت - غالبية النازحين (ما يُشكل حوالي 74%)، ويأتي غالبية هؤلاء النازحين (94%) من ثلاث مناطق على طول الحدود الجنوبية للبنان.

- **تدمير البنية التحتية:** تسببت الضربات الإسرائيلية في تدمير إما كليًا أو جزئيًا للمباني العامة (مكاتب البلدية والسلطات المحلية)، والبنية التحتية (مرافق المياه)، والأماكن الدينية (المساجد والكنائس والمراكز المجتمعية الدينية)، والمرافق الصناعية والزراعية (المصانع والمستودعات والمزارع)، والوحدات التجارية (المحلات التجارية والمكاتب)، والمرافق التعليمية (المدارس)، وغيرها من الخدمات.

كما أثرت الحرب بشكل كبير على توفير المياه الصالحة للشرب للأشخاص الذين يعيشون في جنوب لبنان، حيث ألحقت الغارات الجوية الإسرائيلية منذ 23 سبتمبر 2024 أضرارًا بالغة بالبنية التحتية للمياه في محافظتي البقاع والجنوب، مما أدى إلى قطع الوصول إلى المياه النظيفة لما لا يقل عن 30 ألف شخص

- **الآثار الاجتماعية:** من المرجح أن يساهم تدمير البنية الأساسية والقطاعات الرئيسية إلى إعاقة الوصول إلى الخدمات الأساسية، وإضافة عبء مالي إضافي على الأسر، مما سيؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 1.26 مليون شخص واجهوا مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين أبريل وسبتمبر 2024. ولذلك، يحتاج الشعب اللبناني إلى إجراءات إنسانية عاجلة لتقليص الفجوات الغذائية ومنع سوء التغذية الحاد. ومع تصاعد الصراع، ستشهد المناطق الواقعة على طول الحدود مع إسرائيل مستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، قد يكون السكان في جنوب لبنان معرضين بشكل خاص لخطر تزايد عدم المساواة في الحصول على الغذاء نتيجة لتدمير الأراضي الزراعية وغيرها من مصادر الرزق أو عدم إمكانية الوصول إليها.

- **الانعكاسات الاقتصادية:** يعتبر جنوب لبنان منطقة زراعية رئيسية، حيث التربة خصبة والظروف المناخية الزراعية المثالية لزراعة مجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك الزيتون والموز والتبغ والتين والحمضيات. ويمثل القطاع الزراعي ما يصل إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب لبنان، وفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في ديسمبر 2023.

كما تأثر قطاع السياحة، حيث انخفض عدد الزوار الوافدين في مايو 2024 بنسبة 18.7% مقارنة بنفس الشهر من العام 2023، وتم إغلاق ما يقرب من 600 مطعم متوسط الحجم وكبير في جنوب لبنان، بالإضافة إلى 150 مطعمًا داخل المنطقة الحدودية.

مسار الاقتصاد اللبناني قبل الحرب

يعيش لبنان منذ سنوات تحت وطأة واحدة من أسوأ أزماته في التاريخ تمثلت في الارتفاع الكبير في مستويات الديون، وانهيار سعر الليرة والارتفاع الكبير في معدلات الفقر والتي وصلت في بعض مدن شمال لبنان إلى نحو 70%، فيما أشارت تقارير للبنك الدولي إلى أن الفقر في لبنان تضاعف ثلاث مرات خلال 10 سنوات. وخلال العام 2023 سجل الاقتصاد الكلي في لبنان نموًا حقيقيًا لم يتجاوز 0.5%، كما ارتفعت معدلات التضخم إلى 221 بالمئة من 171% في 2022. كما ارتفعت معدلات البطالة في أواخر العام الماضي إلى 36%.

كما تراجع الاحتياطي النقدي حيث انخفض الاحتياطي وسجل 14.8 مليار دولار في فبراير 2024 ويُمكن إرجاع ذلك إلى تراجع مصادر النقد الأجنبي في البلاد، لا سيما تحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. وبالنسبة لدولة مستدينة ومعتمدة على الواردات بشكل أساسي، يعتبر هذا التراجع بمثابة إنذار بالنسبة للحكومة يشير إلى تقويض قدرتها على سداد مدفوعات وخدمة الدين العام.

إلى جانب ذلك، تسلط الأزمة الاقتصادية الحادة والظروف الراهنة التي يمر بها لبنان الضوء على معاناة قطاع الطاقة في البلاد،

حيث أعلن لبنان رسميًا يوم 17 أغسطس 2024، انقطاع الكهرباء عن البلاد بشكل كامل، مع إعلان مؤسسة كهرباء لبنان نفاد مادة الغاز أويل من معمل الزهراني لتوليد الكهرباء، الواقع جنوب البلاد، وباتت كل المرافق العامة تعتمد كليًا على المولدات الكهربائية لمواصلة تقديم خدماتها، والجدير بالذكر اعتماد قطاع الطاقة بشكل كامل على استيراد الوقود من الخارج. هذا الاعتماد يفرض ضغوطًا كبيرة على الموارد المالية في ظل الأوضاع الصعبة والتوتر السياسي المستمر منذ سنوات. في الواقع، فإن استيراد الوقود في ظل الأزمات الاقتصادية يضع أمن الطاقة، الذي يُعتبر جزءًا أساسيًا من الأمن القومي لأي دولة، في خطر كبير.

ختامًا، تضاف الحرب الإسرائيلية على لبنان إلى جملة الأزمات التي يمر بها الاقتصاد اللبناني بداية من انهيار سعر الصرف، وارتفاع معدلات التضخم لمستويات قياسية، وارتفاع الفقر وانعدام الأمن الغذائي، إلى جانب أزمات قطاع الطاقة وارتفاع الدين العام، وهو الأمر الذي ينذر بوقوع المزيد من الأزمات خلال الفترة المقبلة حال استمرت الحرب.

مقالات تحليلية

«من الدين إلى التنمية: التوجهات الجديدة في إدارة الديون المصرية»

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ظل المعاناة التي يواجهها الاقتصاد العالمي جراء الآثار السلبية بدءًا بانتشار جائحة كورونا وما نتج عنها من إغلاق حدود الدول وتوقف حركة الطيران والسياحة والتجارة العالمية، مرورًا باندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية أوائل عام 2022 والتي ألقت بظلالها على سلاسل الإمداد والتوريد للسلع الأساسية خاصة الطاقة والغذاء، انتهاءً عند حرب غزة في أكتوبر 2023. أضرت كل هذه العوامل سالفة الذكر بالنشاط الاقتصادي العالمي وأبطأت معدلات نموه، وزادت من ضبابية الآفاق المستقبلية. والتي أدت إلى توقف الإنتاج وإغلاق الاقتصادات، وزيادة الإنفاق على سياسات الصحة العامة، فضلاً عن حزم التحفيز الاقتصادية التي أطلقتها الدول لمواجهة تأثيرات الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، ارتفعت معدلات الدين الخارجي لمعظم دول العالم بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية. ومع ذلك، لا يمكن تحليل الدين الخارجي للدول بشكل دقيق دون فهم تفاصيل تلك الديون، وتشمل تفاصيل الديون معدلاتها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، والنسب الآمنة لها، والاستحقاقات المختلفة على مدار السنوات.

ماهية الديون

تُعَد الديون أحد المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتمويل عجز موازناتها العامة، مما يمكّنها من مواصلة أداء مهامها وتحفيز النمو الاقتصادي. فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما يبلغ 1000 دولار وترغب في تحقيق نمو بنسبة 10%، فإن هذا النمو يمكن أن يتحقق من خلال مصدرين رئيسيين: الأول هو جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 100 دولار لتعزيز الاقتصاد، والثاني هو زيادة الدين الخارجي لتمويل النمو المطلوب، وبالتالي، فإن وجود الديون يُعتبر ضروريًا لتعزيز النمو الاقتصادي. لا توجد دولة في العالم قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع دون اللجوء إلى الاقتراض، وهو ما يفسر توجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نحو الحصول على ديون من خلال إصدار السندات، حيث إن حتى الدول التي تتمتع بفوائض في ميزانياتها تسعى للاستدانة لتسريع وتيرة نموها الاقتصادي.

لكن القلق بشأن الديون يتصاعد عندما تكون هذه الديون مقوّمة بعملات أجنبية، لا سيما في ظل التذبذب في قدرة الدول على توليد تدفقات نقدية بالعملات الأجنبية اللازمة لسداد التكاليف والأقساط، وذلك بناءً على الأوضاع الاقتصادية الخارجية والداخلية. كما أن تجاوز مستويات الدين في بعض الدول لقدرتها على السداد يزيد من المخاوف، مما يثير النقاش حول «النسبة الآمنة» للاستدانة في الاقتصاد. فبينما يشير بعض الخبراء إلى نسبة 40%، فإن الأمر يتعدى مجرد نسبة أو معيار محدد. إذ يتعين مراعاة عوامل متعددة تشمل احتياطيات النقد الأجنبي، وتحسن الميزان الجاري والميزان الرأسمالي،

واستقرار المالية العامة، وتحسن نسب العجز، وقدرة الاقتصاد على النمو، مما يعزز من قدرته على تحمل تكاليف الاقتراض.

الدين المصري

تسبب الوضع الاقتصادي العالمي الحالي، والذي يعكس آثار الحروب العالمية وربما يتفوق عليها، في نشوء تحديات كبيرة. فقد أدت أزمة فيروس كورونا إلى مشاكل في سلاسل التوريد على مستوى العالم، بينما ساهمت الحرب بين روسيا وأوكرانيا بشكل ملحوظ في ارتفاع أسعار المواد الغذائية. نتيجة لذلك، أصبحت البيئة الاقتصادية العالمية تشهد ارتفاعًا في أسعار الفائدة، مما أثر على الميزان الرأسمالي لعديد من الدول، خصوصًا الاقتصادات الناشئة والنامية، حيث تأثرت قدرتها على الاقتراض وجذب الاستثمارات.

وقد واجهت مصر تحديًا كبيرًا في تأمين سيولة بالعملات الأجنبية بسبب خروج نحو 20 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات غير المقيمة من الأموال الساخنة. هذا الوضع أسفر عن زيادة الدين الخارجي لمصر بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 11.5% خلال الفترة من 2019 إلى 2022، وفقًا لبيانات البنك الدولي. كان لعام 2020 دور بارز في هذا الارتفاع، حيث زاد الدين الخارجي بنسبة 14.3% مقارنة بالعام السابق، وتلاه زيادة بنسبة 10.6% في عام 2021. يمكن ربط هذه الزيادات في الدين العام بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، الذي جاء استجابةً للإنفاق على الرعاية الصحية خلال فترة الجائحة التي استمرت نحو عامين ونصف تقريبًا (من 2019 حتى النصف الأول من 2022).

وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري تحاول الحكومة المصرية جاهدة أن تقوم بمواجهة هذه الازمات والتصدي لها والتخفيف من حدتها ووطأة تداعياتها حيث اتخذت الحكومة المصرية خطوات إيجابية لمعالجة مشكلة الدين العام، من بينها تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء تضم وزراء التعاون الدولي والتخطيط والمالية، وممثلين عن البنك المركزي وهيئة الرقابة الإدارية والأمن القومي. تختص اللجنة بوضع حد أقصى للاقتراض الخارجي سنوياً وتحديد احتياجات التمويل للوزارات والهيئات، بحيث يقتصر اللجوء للاقتراض الخارجي على حالات الضرورة القصوى. كما وضعت وزارة المالية استراتيجية للدين العام طويلة الأمد منذ 2015، تم تحديثها في 2018 و2020، تهدف إلى خفض نسبة الدين المحلي إلى أقل من 70% من الناتج، وتحديد سقف للقروض الخارجية للأعوام الأربعة المقبلة. تشمل الاستراتيجية أيضاً تخفيف أعباء الدين وإطالة عمره.

ونتيجة لذلك، تراجع إجمالي الدين العام بنحو 2.1% خلال الربع الأخير من العام المالي الماضي ليسجل 12.52 تريليون جنيه بنهاية يونيو مقابل 12.78 تريليون جنيه في مارس 2024. وبحسب بيانات وزارة المالية جاء معظم التراجع في الدين المحلي الذي انخفض إلى 8.72 تريليون جنيه مقابل 8.96 تريليون جنيه في مارس بتراجع 2.7%. وخفضت الحكومة الديون المحلية قصيرة الأجل 2.9% لتصل إلى 7.33 تريليون جنيه، والديون المتوسطة نحو 2.5% لتسجل 276.1 مليار جنيه فيما انخفضت الديون طويلة الأجل بنحو 1.1% لتصل إلى 1.11 تريليون جنيه.

وعلى صعيد الدين الحكومي الخارجي، تراجع 0.8% ليصل إلى 3.79 تريليون جنيه في الربع الثاني مقابل 3.82 تريليون جنيه في الربع الأول. وعلى أساس سنوي يظل الدين العام أعلى من مستوياته في يونيو 2023 حينما جاوز 10 تريليونات جنيه، لكنه تراجع كنسبة للناتج المحلي إلى 91% من نحو 96% في العام المالي الأسبق. وساهمت صفقة رأس الحكمة والتي نتج عنها تدفقات بقيمة 24 مليار دولار استحوذت الخزانة العامة على نصفها، في خفض الدين بعدما وجهت وزارة المالية الفائض الأولى الكبير الذي حققته الميزانية العام المالي لهذا الغرض.

في الختام بالإضافة للجهود الحثيثة التي قامت بها الحكومة من الممكن تكثيف الجهود لتحديد مستهدفات كمية لحجم وهيكل الدين الخارجي، بما يتماشى مع أولويات الدولة وتوقعات أسعار الفائدة والعملات وآجال السداد، بالإضافة إلى استخدام جزء من القروض الخارجية طويلة الأجل لسداد الدين القصير الأجل الأكثر تكلفة. ومن جهة أخرى، تحديد الأغراض التي يتم استخدام الدين من أجلها، وإجراء المفاضلة بين طلبات القروض المقدمة من الجهات الحكومية المختلفة. ويقع على عاتق لجنة إدارة الدين العام تنظيم عملية الاقتراض الخارجي. كما يتطلب الأمر أيضا إجراء مسح شامل للديون غير المستعملة.

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg